الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

النشرة القانونية
العدد رقم (7) - يوليو 2026

إذا لم يوجد مستند... فهل يوجد التزام؟

من الإثبات المالي إلى المشروعية القانونية

المعاملة مكتملة... ولكن هل يمكن إثباتها؟

تستند الإدارة المالية الحكومية إلى منظومة مترابطة من الإجراءات والقرارات والاعتمادات التي تنشئ آثاراً مالية وإدارية وقانونية متتابعة. ومع التوسع في استخدام الأنظمة المالية الرقمية وتزايد الاعتماد على مسارات العمل الإلكترونية، قد ينظر إلى اكتمال المعاملة داخل النظام باعتباره دليلاً كافياً على صحتها وسلامتها.

غير أن وجود المعاملة داخل النظام لا ينشئ بذاته المشروعية القانونية، ولا يغني عن المستندات والسجلات التي تثبت الواقعة وتوضح الأساس القانوني الذي قامت عليه. فالمعاملة المالية لا تستمد مشروعيتها من تسجيلها أو اعتمادها فقط، بل من القدرة على إثباتها وربطها بالمستندات والقرارات والوقائع التي أنشأتها.

من الالتزام إلى الإثبات

تقوم سلامة المعاملة المالية على سلسلة مترابطة من الأدلة والمستندات التي تسمح بتتبع الإجراء من نشوء الالتزام المالي وحتى اكتمال التنفيذ والتسوية. وتشمل هذه السلسلة، بحسب طبيعة المعاملة، الموافقات والقرارات والعقود وأوامر الشراء ومحاضر الاستلام والفواتير والتقارير والمراسلات والسجلات الداعمة ذات الصلة.

كلما كانت سلسلة الإثبات واضحة ومتكاملة، سهل التحقق من مشروعية المعاملة المالية وسلامة الالتزام الناشئ عنها، وارتفعت درجة الثقة في نتائجها ومخرجاتها، وسهلت مراجعتها والتحقق منها عند الحاجة، سواء في أعمال الرقابة الداخلية أو التدقيق أو المراجعة اللاحقة.

المستند ليس إجراءً شكلياً

تمثل المستندات والسجلات المؤيدة ركيزة أساسية في منظومة الحوكمة المالية، إذ تسهم في:

- إثبات الواقعة المالية أو الإدارية محل المعاملة
- توثيق الأساس القانوني للإجراء
- دعم قرارات الالتزام والاعتماد والصرف والتسوية
- تمكين الرقابة والتدقيق والمراجعة اللاحقة
- حماية الجهة الاتحادية والموظف من المخاطر المرتبطة بصحة الإجراء أو إثباته
- تعزيز الشفافية وإمكانية تتبع القرارات المالية ومراجعتها

كما تمثل المستندات المؤيدة الأساس الذي يمكن من خلاله التحقق من نشوء الالتزام المالي بصورة صحيحة واتساقه مع المتطلبات القانونية والتنظيمية الحاكمة له.

قواعد لا يجوز تجاوزها

- اكتمال المعاملة داخل النظام لا يغني عن وجود المستندات المؤيدة لها.
- لاعتماد المالي لا يحل محل المستند الذي يثبت الواقعة أو يبررها.
- تختلف الأدلة والمستندات المطلوبة بحسب طبيعة المعاملة ومرحلتها.
- سلامة المعاملة ترتبط بسلامة سلسلة الإثبات المرتبطة بها.
- ضعف التوثيق قد يؤدي إلى تعذر التحقق من صحة الإجراء أو مبرراته.
- المستندات والسجلات المؤيدة جزء من منظومة الحوكمة المالية وليست مجرد متطلبات إجرائية.
- إمكانية تتبع المعاملة وإثباتها تمثل عنصراً أساسياً في الإدارة المالية الرشيدة

متى تضعف سلسلة الإثبات؟

تظهر الحاجة إلى التحقق من اكتمال المستندات والسجلات المؤيدة في حالات مثل:

- اعتماد معاملة دون وجود ما يثبت تنفيذ الخدمة أو استلامها.
- إجراء قيد أو تسوية مالية دون مستندات داعمة كافية.
- تعذر إثبات الأساس الذي استند إليه قرار الالتزام أو الاعتماد أو الصرف.
- فقدان أو عدم اكتمال المستندات المرتبطة بمعاملة سابقة.
- اختلاف البيانات الواردة في المستندات عن البيانات المسجلة في النظام.
- صعوبة تتبع المراحل التي مرت بها المعاملة أو التحقق من مبرراتها.

مثال عملي

قد تستكمل معاملة مالية جميع مراحلها داخل النظام الإلكتروني، بما في ذلك الموافقات والاعتمادات اللازمة، إلا أنه عند المراجعة أو التدقيق يتبين عدم وجود ما يثبت تنفيذ الخدمة أو استلامها أو الأساس الذي استند إليه الالتزام المالي. وفي هذه الحالة، فإن اكتمال الإجراء داخل النظام لا يكفي وحده لإثبات سلامة المعاملة أو دعم مشروعيتها، ما لم تكن المستندات والسجلات المؤيدة متوافرة وقابلة للتتبع.

الخلاصة

تبقى المستندات والسجلات المؤيدة جزءاً أصيلاً من المشروعية المالية، ويظل اكتمال سلسلة الإثبات والتسلسل القانوني للمعاملة شرطاً جوهرياً لدعم الالتزام والاعتماد والرقابة والمساءلة، مهما بلغت درجة تطور الأنظمة أو مستوى أتمتة الإجراءات.

قطاع الإدارة المالية الحكومية - وزارة المالية

تنويه: هذه النشرة للتوعية الداخلية فقط ولا تغني عن الرجوع للتشريعات المعتمدة